



تقديرات الفقر في بعض الدول العربية

مشكلة البيانات

■ لا تعاني المنطقة العربية من النقص في جمع البيانات والمعلومات ولكنها تعاني من نقص إعداد ونشر البيانات ومن عدم إتاحة البيانات أو إتاحتها في صورة مجمعة يصعب تطويعها لأغراض البحث . وكذلك تعاني من قلة توافر البيانات القابلة للمقارنة والحديثة الأمر الذي يصعب معه إجراء مقارنات متسقة بين الدول، مما يضطر الباحث أحيانا إلى استخدام مصادر بيانات دولية تلجأ هي ذاتها إلى تقديرات للتوصل إلى مؤشرات على مستوى مناطق العالم.

■ تعد عملية جمع البيانات عن الأسر عملية مقيدة بشدة في الدول العربية ، من خلال الإجراءات القانونية والإدارية ، ناهيك عن عملية جمع البيانات عن المؤشرات الاجتماعية وخاصة المتعلقة بمستوى المعيشة. ففي مصر على سبيل المثال لا بد للباحث أن يحصل على موافقة الجهاز المركزي للعبئة العامة والإحصاء وعليه أن يقدم استمارة الاستقصاء حتى تراجعها أجهزة الأمن القومي وتؤكد من عدم جمع معلومات تمس أمن البلاد .

■ ولا يعد جمع البيانات في المنطقة هو المشكلة الوحيدة، ولكن نشر البيانات التي يتم جمعها بحكومة غالبًا بإرادة السلطة السياسية وخاصة في مجالات مثل البطالة والفقير . أضف إلى ذلك إتاحة البيانات للكافة وفي التوقيت المناسب .



التقارير و المعلومات المتوفرة لدى البنك الدولي

COUNTRY	YEAR	TITLE
Algeria	1999	Growth, Employment and Poverty Reduction
Egypt	2002	Poverty Reduction in Egypt - Diagnosis and Strategy
	1992	Alleviating Poverty during Structural Adjustment
Jordan	2004	Poverty Assessment
	1995	Poverty Assessment
Morocco	2004	Poverty Report — Strengthening Policy by Identifying the Geographic Dimension of Poverty
	2001	Poverty Update
	1994	Poverty, Adjustment and Growth
Tunisia	1996	Poverty Alleviation: Preserving Progress while Preparing for the Future
West Bank and Gaza	2004	Deep Palestinian Poverty in the Midst of Economic Crisis
	2001	Poverty in the West Bank and Gaza
Yemen	2002	Poverty Update
	1996	Poverty Assessment

■ يعتمد تقييم الفقر وخاصة فقر الدخل على مسوح دخل وإتفاق الأسرة .
تقوم جميع البلدان بإجراء مسوح لدخل وإتفاق الأسرة وذلك لأغراض
مختلفة أهمها الحصول على الأوزان اللازمة لتركيب الأرقام القياسية لأسعار
المستهلكين وكذلك للتعرف على الأنماط الاستهلاكية للمجتمع ، وتقدير
حجم الإتفاق العائلي اللازم للحسابات القومية .

■ وفي دول أخرى مثل اليمن ومصر وفلسطين كانت أحد أغراض المسح هي الحصول على تقديرات وطنية لفقر الدخل بما في ذلك تقدير خط الفقر .
وجدير بالذكر أن الحصول على تقديرات لفقر الدخل يتطلب توافر البيانات على مستوى الأسرة .

■ والحصول على البيانات الخام من الأجهزة الإحصائية المختلفة أمراً في غاية الصعوبة.

■ إن مشكلة الفقر لا تثار غالبا - على مستوى الحكومات - بشكل صريح في العديد من الدول العربية، بل إن كثير منها لا تعترف بوجود مشكلة الفقر أصلا. ففي مصر على سبيل المثال بدأت الحكومة التعامل والتصريح بوجود المشكلة منذ 2001 فقط وتضمنت الخطة الاقتصادية والاجتماعية مسألة تخفيض الفقر كأحد أهدافها . وفي بعض الدول مثل الأردن واليمن وفلسطين واجهت مشكلة الفقر بشكل صريح وبالتالي يتم تصميم وإدماج مشكلة مكافحة الفقر ضمن الخطط التنموية للبلاد .

■ واعتمدت الدول على المسوح الوطنية للدخل والإنفاق والاستهلاك التي
يجرى إعدادها غالبًا بواسطة الجهاز الإحصائي الرسمي في البلاد .
وعادة ما تجرى هذه المسوح بصفة دورية تسمح بإجراء مقارنات
لمستوى المعيشة عبر الزمن . ففي مصر على سبيل المثال أُجري أول
مسح لميزانية الأسرة عام 1958 .

■ إن مسح الأسرة تسجل إنفاق الأسرة أو استهلاكها كوحدة واحدة، وبالتالي عند قياس الفقر قد نلجأ إلى استخدام الأسرة وليس الفرد كوحدة للقياس . ولكن استخدام الاستهلاك الإجمالي السنوي للأسرة قد يغالي في مستوى رفاهة الأسر كبيرة الحجم، إذ أن السلع والخدمات المستهلكة تنقسم على عدد أكبر من الأفراد .

■ وحيث أن اهتمامنا الأساسي ينصب على رفاهة الأفراد فإن المدخل البديل هو استخدام خطوط فقر الأفراد بناء على ما يخص الفرد من إنفاق الأسرة لتحديد موضع الأسر أعلى أو أسفل مستوى الفقر المحدد . ولكن هذا بدوره يقلل من مستوى رفاهة الأسرة لأن استخدام ما يخص الفرد من إنفاق الأسرة كمؤشر للرفاهة يفترض أن جميع أفراد الأسرة يحصلون على نصيب متساو من الإنفاق، وهذا بالطبع ليس صحيحًا . فالأسر تختلف اختلافًا شديدًا من حيث التركيب العمري والنوعي، فالأطفال الصغار لديهم احتياجات غذائية وغير غذائية أقل من البالغين . كما أن بعض السلع يتم تداولها بين أفراد الأسرة الواحدة وبالتالي فإن إضافة فرد في الأسرة لا يزيد من إنفاق الأسرة على هذه السلع .

■ ولتصحيح ذلك ، يمكن حساب ما يعرف بالوحدات الاستهلاكية للأسرة، وفيه يتم إعطاء أوزان بين الصفر والواحد الصحيح لكل فرد من أفراد الأسرة وبجمعها يتم حساب حجم الأسرة مقومًا بالوحدات الاستهلاكية . وبهذه الطريقة يعطى للأطفال وزناً أقل من الواحد الصحيح وكذلك للإناث . ولكن استخراج هذه الأوزان عملية معقدة للغاية كما أنها قد تتغير من وقت إلى آخر ومن منطقة إلى أخرى حتى داخل نفس البلد . وقد استخدمت كثير من الدراسات التي قام بها البنك الدولي الوزن 0.3 للأفراد أقل من 13 سنة و 0.5 للأطفال من سن 13-18 عام ثم الواحد الصحيح لمن هم أكبر من ذلك .

■ ولكن تجدر الإشارة إلى أن هذه الأوزان و وضعت بطريقة تحكّمية قد لا تنطبق على جميع الدول وبالتالي فهي قابلة للنقد الشديد . وبالتالي فإنه في حالة توافر البيانات الخام (أي بيانات كل أسرة على حدة) يفضل استخدام الأسرة كوحدة للقياس مع أخذ التركيب العمري والنوعي للأسرة في الاعتبار . أما إذا لم يكن هذا ممكناً فإن استخدام الفرد داخل الأسرة هو البديل الملائم .

تعاني معظم خطوط الفقر المقدرة في الدول العربية أو في غيرها من واحدة أو أكثر من النواقص التالية :

1. أنه يتم تقديرها بالنسبة للدولة ككل، وبالتالي يتم تجاهل الاختلافات الجوهرية في أنماط وأسعار الاستهلاك الموجودة في مختلف الأقاليم؛
2. أنها لا تأخذ في الحسبان ظروف الحاجات الأساسية المتباينة لمختلف أعضاء الأسرة، الصغار مقابل الكبار، والذكور مقابل الإناث؛

3. أنها تستخدم تكلفة غذاء افتراضي للفقراء، بدلاً من الغذاء الفعلي؛

4. أنها تتجاهل "اقتصاديات النطاق" داخل الأسر - مثل البنود غير الغذائية التي يمكن المشاركة فيها بين جميع أعضاء الأسرة (مثل الكهرباء أو القيمة الإيجارية والتي تعتبر "بنوداً غير تنافسية" في داخل كل أسرة - حيث أن استخدام أي فرد لها لا يقلل من استهلاك الآخر). وبسبب ذلك فإن العيش في أسر كبيرة يمكن أن يسفر عن انخفاض نفقات الشخص في المتوسط، للحفاظ على مستوى معين من المعيشة.



جامعة الدول العربية وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي



سنة تحديات رئيسية يحددها تقرير "تحديات التنمية في الدول العربية، 2009"، على رأسها:

1. تبني سياسات نمو مناصرة للفقراء،
2. خلق 51 مليون فرصة عمل جديدة حتى عام 2020،
3. اقتصاد كلي يحمي الفقراء من ارتفاع الأسعار بسبب الأزمات العالمية

■ يوضح التقرير أنه على الرغم من تحقيق معدلات نمو اقتصادي مقبولة منذ عام 2000 في المنطقة، إلا أن نسبة الفقر العام لا زالت مرتفعة وتصل إلى 40% في المتوسط مما يعني أن ما يناهز 140 مليون عربي يعيشون تحت خط الفقر الأعلى.

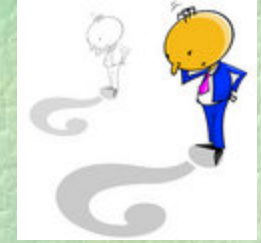
■ تدل المؤشرات على أنه لم يحدث أي انخفاض في متوسطات الفقر على المستوى العربي خلال السنوات العشرين الماضية (قياسا على معدلات عام 1990)، بل إن بعض البلدان شهدت زيادة في معدلات الفقر.

- لا يقتصر التحدي الذي يواجهه الدول العربية هنا على تحقيق معدل نمو مرتفع، وهو أمر ضروري للحد من الفقر بشكل سريع، بل يجب أيضا تحويل النمو بشكل أسرع وأكثر فعالية إلى الحد من الفقر من خلال تطبيق سياسات فاعلة لإعادة توزيع الدخل.

وزير الشؤون الاجتماعية السعودي يوسف بن أحمد العثيمين تبنى
المطلب الكويتي نفسه، مؤكداً على أن التقرير بُذل فيه جهد علمي
وثقني ومهني، ولكن عرضه لم يتضمن ما المطلوب من مجلس وزراء
الشؤون الاجتماعية تجاهه، قائلاً: «هل تطالب الجامعة بعرضه
فقط، أم اعتماده من قبلنا، أم المناقشة؟.. وإذا كان الأمر قضية
تبني، فهذه هي المرة الأولى التي نطلع فيها على هذا التقرير، ونحتاج
إلى وقت لدراسته، ففي الجدول الأخير المتعلق بالتنمية البشرية،
هناك قص واضح في المعلومات، ولتبناه، ولنبنى عليه سياسات
فعالة واضحة، لا بد أن تكون حكوماتنا على قناعة به، وإنما
عرضه هكذا.. بمعنى نجحت العملية ومات المريض، ما دام أن
التقرير قد تم إطلاقه فعلاً».



ورد الدكتور إبراهيم السوري، مدير إدارة التنمية والسياسات الاجتماعية بالجامعة العربية، قائلاً إن التقرير تم عرضه على الدورة الـ27 (لمجلس وزراء الشؤون الاجتماعية العرب) وكانت السعودية والسودان قد طالبتا بالتوسع في تحليل قضية الفقر وبرزت قضية الأمن الغذائي، ثم تم رفعه مجدداً بشكل مختلف وتم التحفظ على بعض البيانات ثم عرضه مجدداً على الدورة الـ28 وصدر قراراً باعتماده بجزأيه، وباعتباره مساهمة الوزراء في القمة الاقتصادية، فقط اليوم، هو مجرد احتفاء به.



واتقدت وزيرة الشؤون الاجتماعية السودانية، سامية أحمد، الأرقام والبيانات الموجودة في التقرير حول نسبة الفقر والتنمية وغيرها، مؤكدة أنها أرقام مبنية على المعلومات المتاحة، والمتاح بعيد عن الواقع بشكل كبير.





Table 1.5 Poverty in developing countries by region, selected years

Region or country	1990	2005	2015
<i>Number of people living on less than \$1.25/day (millions)</i>			
East Asia and the Pacific	873.3	316.2	137.6
China	683.2	207.7	84.3
Europe and Central Asia	9.1	17.3	9.8
Latin America and the Caribbean	49.6	45.1	30.6
Middle East and North Africa	9.7	11.0	8.8
South Asia	579.2	595.6	403.9
India	435.5	455.8	313.2
Sub-Saharan Africa	297.5	388.4	356.4
Total	1,818.5	1,373.5	947.2
<i>Number of people living on less than \$2.00/day (millions)</i>			
East Asia and the Pacific	1,273.7	728.7	438.0
China	960.8	473.7	260.9
Europe and Central Asia	31.9	41.9	26.7
Latin America and the Caribbean	86.3	91.3	72.4
Middle East and North Africa	44.4	51.5	33.3
South Asia	926.0	1,091.5	959.5
India	701.6	827.7	714.5
Sub-Saharan Africa	393.6	556.7	585.0
Total	2,755.9	2,561.5	2,115.0
<i>Percentage of the population living on less than \$1.25/day</i>			
East Asia and the Pacific	54.7	16.8	6.8
China	60.2	15.9	6.1
Europe and Central Asia	2.0	3.7	2.2
Latin America and the Caribbean	11.3	8.2	5.0
Middle East and North Africa	4.3	3.6	2.5
South Asia	51.7	40.3	23.8
India	51.3	41.6	25.4
Sub-Saharan Africa	57.6	50.9	37.1
Total	41.7	25.2	15.5
<i>Percentage of the population living on less than \$2.00/day</i>			
East Asia and the Pacific	79.8	38.7	21.6
China	84.6	36.3	18.9
Europe and Central Asia	6.9	8.9	6.0
Latin America and the Caribbean	19.7	16.6	11.8
Middle East and North Africa	19.7	16.9	9.3
South Asia	82.7	73.9	56.6
India	82.6	75.6	57.9
Sub-Saharan Africa	76.2	73.0	60.8
Total	63.2	47.0	34.6

Source: World Bank.

خط الفقر في الأردن

- في تقدير للبنك الدولي صدر عام 2004 حول إعادة تقييم الفقر في الأردن تم تقدير خط فقر جديد للأردن اتبعت فيه الخطوات التالية :
- تم تقدير احتياجات الأسعار الحرارية بعد استخدام كل المعلومات المتوفرة حول التوزيع النوعي والعمري للسكان . هذا وقد قدرت هذه الاحتياجات بمتوسط 2309 سعر حراري للفرد في اليوم.
- تم تقدير تكلفة الأسعار الحرارية من واقع معلومات مسح إتفاق ودخل الأسر لعام 2002 وقد كانت النتائج كما يلي:

الشريحة السكانية	الانفاق الغذائي للفرد (دينار)	السرعات الحرارية للفرد في السنة (بالآلف)	تكلفة 1000 سعر حراري (دينار)
أفقر خميس	150	678	0.22
ثاني أفقر خميس	242	920	0.26
ثالث أفقر خميس	324	1098	0.30
رابع أفقر خميس	436	1340	0.33
أغنى خميس	754	1836	0.41
إجمالي / متوسط	383	1174	0.33

← لأغراض حساب خط الفقر تم استخدام تكلفة ألف سعر حراري لأفقر خميس من السكان ، أي 0.22 دينار أردني لكل ألف سعر حراري . هذا وقد تم تطبيق هذه على كل محافظة على حدة وتم الحصول على خط الفقر الغذائي للأردن كمتوسط مثل لخطوط الفقر الغذائية في المحافظات وبلغ 187 دينار أردني للفرد في السنة .

■ للحصول على خط الفقر للأردن تم تقدير دالة لوغاريتمية على النحو التالي : x نسبة الإتفاق على الغذاء للفرد في اسرة معينة لخط الفقر الغذائي للأسرة . هذه النسبة تساوي واحد عندما يكون الإتفاق على الغذاء للفرد يساوي خط الفقر الغذائي للأسرة . y متوسط الإتفاق للفرد .

$$\ln x = a + b \ln y$$

■ استنادا على معلومات مسح الإنفاق والدخل للأسر لعام 2002/03 تم تقدير العلاقة ووجد أنها تساوي ما يلي حيث الأرقام بين الأقواس هي قيمة ت - الاحصائية :

$$\ln x = -0.2689 + 0.817 \ln y ; R^2 = 0.6$$

$$(13.4) \quad (267.4)$$

■ محل هذه المعادلة لقيمة y عندما تكون قيمة $x=100$ نحصل على خط الفقر الإجمالي بمعنى الإنفاق الاستهلاكي الذي يقابل إنفاق على الغذاء يساوي خط الفقر الغذائي ويوفر الأسعار الحرارية المطلوبة .

$$\ln 100 = 4.6052 = -0.2689 + 0.8017 \ln y$$

مما يعني أن خط الفقر الاجمالي يساوي حوالي 437 دينار أردني للفرد في السنة .

■ وتعني هذه الحسابات أن مكون خط الفقر غير الغذائي يبلغ حوالي 250 دينار أردني للفرد في السنة .

■ هذا وتوضح معلومات التقرير أن متوسط الإنفاق الاستهلاكي للفرد عام 2002/03 قد بلغ 913 دينار في السنة مما يعني أن خط الفقر قد كان حوالي 48% من متوسط الاستهلاك .

خط الفقر في مصر

- يوضح أحدث التقارير التي كتبت حول تحليل الفقر في مصر أن خط الفقر قد تم حسابه لعام 2000 حسب الخطوات التالية :
- الخطوة الأولى : احتياجات الطاقة الغذائية:

← تم تحديد احتياجات الطاقة الغذائية ، استناداً على جداول منظمة الصحة العالمية ، وذلك للأفراد في القطاعين الريفي والحضري حسب النوع (ذكر وأُنثى) وحسب العمر (13 شريحة عمرية) .

← في تحديد الاحتياجات أخذ بعين الاعتبار وزن الأفراد الذين تفوق أعمارهم 18 سنة ، حسب متطلبات منظمة الصحة العالمية ، حيث افترض متوسط وزن بلغ 70 كجم للذكور و 60 كجم للإناث .

← في تحديد الاحتياجات أخذ بعين الاعتبار مستوى النشاط الذي يقوم به الفرد ، حسب متطلبات منظمة الصحة العالمية ، حيث افترض أن الأفراد في القطاع الحضري يحتاجون إلى 1.8 مرة من متوسط المعدل الأساسي وأن الأفراد في القطاع الريفي يحتاجون إلى 2 مرة من متوسط المعدل الأساسي .

← على أساس هذه الاعتبارات تم تقدير الاحتياجات من السعرات الحرارية لكل أسرة وذلك حسب قطاع معيشتها، وحسب تكوينها العمري والنوعي .

■ الخطوة الثانية : تكلفة الطاقة الغذائية:

← تم تحديد ثاني أفقر خميس كمرجع لحساب تكلفة الطاقة الغذائية .

← لهذه الشريحة المرجعية ، مرتبة حسب متوسط استهلاك الفرد ، تم تحديد متوسط الكميات لكل السلع الغذائية ومن ثم حساب السعرات الحرارية التي تحتوي عليها الحزمة المتوسطة للغذاء .

← استخدمت معلومات مسح الإنفاق للحصول على متوسط أسعار السلع الغذائية في الحزمة الغذائية المتوسطة .

← اشتملت الحزمة الغذائية المتوسطة على 148 نوعا من الغذاء وفرت من خلالها 410 جرام من الحبوب الغذائية للفرد في اليوم بالإضافة إلى كميات بسيطة من السمك الطازج واللحوم والبيض والخضراوات والفواكه المحلية .

← وفرت الحزمة الغذائية المتوسطة 2310 سعر حراري للفرد في اليوم
60% منها من الحبوب . هذا وقد تراوحت تكلفة 1000 سعر
حراري من حوالي 0.865 جنيه مصري في المدن الكبرى إلى حوالي
0.79 جنيه في ريف الصعيد المصري .

■ الخطوة الثالثة : مكون الاحتياجات غير الغذائية:

← تم تقدير دالة أنجل حيث المتغير المعتمد هو نسبة الإنفاق على الغذاء وحيث المتغيرات المفسرة هي لوغاريتم إجمالي الإنفاق الاستهلاكي ولوغاريتم حجم الأسرة ومختلف مؤشرات التركيب العمري والنوعي للأسرة .

■ على أساس هذه المنهجية تم تقدير خط الفقر لمختلف مناطق الجمهورية لعام 2000/1999 على النحو التالي :

← للمدن الكبرى : 1097 جنيه للفرد في السنة [ومثلت المدن الكبرى حوالي 29.3% من العينة] .

← المناطق الحضرية في الصعيد : 1013 جنيه للفرد في السنة [ومثلت المناطق الحضرية في الصعيد 15.17% من العينة] .

← المناطق الريفية في الصعيد : 968 جنيه للفرد في السنة [ومثلت المناطق الريفية في الصعيد 22.52% من العينة] .

← المناطق الحضرية في الدلتا: 1031 جنيه للفرد في السنة [ومثلت المناطق الحضرية في الدلتا 14.67% من العينة] .

← المناطق الريفية في الدلتا: 953 جنيه للفرد في السنة [ومثلت المناطق الريفية في الدلتا 16.68% من العينة] .

■ باستخدام هذه الحسابات لخطوط الفقر في مختلف المناطق ، مع الأوزان السكانية ، يمكن الحصول على خط للفقر لمصر يبلغ 1002 جنيه للفرد في السنة .

■ هذا وبملاحظة أن متوسط الإنفاق من متوسط الاستهلاك للفرد من واقع معلومات مسح الدخل والإنفاق للأسر قد بلغ حوالي 2158 جنيه للفرد يتضح أن خط الفقر في مصر يساوي حوالي 46% من متوسط الاستهلاك.



خط الفقر في تونس

يورد تقرير صدر عن البنك الدولي (2003:30) حول تجديد المعلومات عن الفقر في تونس نتائج حول انتشار الفقر استنادا على المسح الوطني لميزانية الأسرة والاستهلاك والدخل لعام 2000 .

- تم تقدير خط الفقر باستخدام منهجية الاحتياجات الأساسية للقطاع الحضري الأساسي وللقطاع الحضري المتبقي وللقطاع الريفي . تراوح خط الفقر الأدنى (والذي يتحدد على أساسه الفقر المدقع) من 2.16 دولار للفرد في اليوم للقطاع الحضري الأساسي إلى 1.78 دولار للفرد في اليوم في القطاع الريفي ، وتراوح خط الفقر الأعلى (الذي يتحدد على أساسه الفقر والانكشاف الاقتصادي) من 3.06 دولار للفرد في اليوم إلى 2.29 دولار للفرد في اليوم لنفس القطاعين على التوالي .

قدر مؤشر تعداد الرؤوس على مستوى القطر بجوالي 9.9% من إجمالي السكان (وذلك على أساس خط الفقر الأعلى) وعلى مستوى القطاع الحضري الأساسي بجوالي 6.2% من إجمالي سكان القطاع ، وعلى مستوى قطاع بقية الحضر بجوالي 6.9% وعلى مستوى قطاع الريف بجوالي 16.1% من إجمالي سكان القطاع .

قدر مؤشر فجوة الفقر على مستوى القطر بحوالي 2.27 في المائة وعلى مستوى القطاع الحضري الأساسي بحوالي 0.88 في المائة (مما يعني أن متوسط إنفاق الفقير في هذا القطاع قد بلغ حوالي 2.63 دولار للفرد في اليوم) ، وعلى مستوى قطاع بقية الحضر بحوالي 1.51 في المائة (بمتوسط لإنفاق الفقير بلغ حوالي 2.05 دولار للفرد في اليوم)، وعلى مستوى قطاع الريف بحوالي 4.03 في المائة (بمتوسط لإنفاق الفقير بلغ حوالي 1.33 دولار للفرد في اليوم) .